

النظام الإقليمي العربي في ظل التحديات الراهنة

The Arab Regional System in Light of the Current Challenges

عبد الحفيظ هارون جبابلية

المدرسة الوطنية العليا

للعلم السياسية، (الجزائر)،

djebabilia1@gmail.com

أحمد روابحي *

المدرسة الوطنية العليا

للعلم السياسية، (الجزائر)،

Rouabhi.ahmed@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/15 - تاريخ القبول: 2024/05/23 - تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في موضوع النظام الإقليمي العربي، وطبيعة التحديات التي تواجهه. سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى النظام الإقليمي ككل. وهذا بذكر العوائق والتهديدات التي تشكلت حائل وعائق بنيوي في عدم بروز نظام إقليمي عربي متكامل ومتناسك مقارنة بالنظم الإقليمية الأخرى، أما من حيث المنهجية المتبعة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، المناسب منهجيا مع طبيعة الدراسة ومسارها التحليلي، التفسيري. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة محورية مفادها أن علاقة الدولة-المجتمع ذات الصنف السالب انعكست على طبيعة وشكل الدول العربية، التي أفرزت صعودا في مستويات التحليل نظام إقليمي عربي هش وضعيف استغلته القوى الإقليمية بمظاهر الاختراق والتغلغل في العمق الاستراتيجي للمنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي؛ المنطقة العربية؛ التحديات، الأمن المجتمعي

Abstract:

The studies aim to research the issue of the Arab regional system and the nature of the challenges it faces. Whether at the state level, or at the regional system level as a whole. This is by mentioning the obstacles and threats that constituted a barrier and a structural obstacle to the non-emergence of an integrated and cohesive Arab regional system compared to other regional systems, In terms of the methodology followed, reliance was placed on the descriptive approach and the case study approach, which is methodologically appropriate to the nature of the study and its analytical and interpretive path. The study also reached a pivotal conclusion that the negative state-society relationship was reflected in the nature and form of the Arab countries, which produced a rise in levels of analysis of a fragile and weak Arab regional system that was exploited by regional powers through manifestations of penetration and penetration into the strategic depth of the Arab region.

Keywords: The regional system; the arabe region; challenges

مقدمة

ارتسمت معالم النظام الإقليمي العربي، مع إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945. الذي شكل البداية الفعلية للنظام العربي الرسمي. ومن الضروري، بداية، التمييز بين «النظام العربي» و«جامعة الدول العربية» فقد جرت العادة في الدراسات العربية على الربط بين نشأة «النظام العربي» ونشأة

«المنظمة» الخاصة به، وهي جامعة الدول العربية. ويمكن الاتفاق مع هذا التوجه إذا كان المقصود هو تحديد الجانب المؤسسي من هذا النظام، ولكن هذا الجانب يشكل عنصراً واحداً فقط من عناصر «النظام»؛ بالإضافة إلى عنصري العقيدة أو الأيديولوجية من ناحية، والحركة أو التفاعلات والسلوك، من ناحية أخرى. ومن هذا المنظور، يلاحظ أن النظام العربي قد نشأ بعد تفتت الدولة العثمانية، وبعد أن برز على السطح ما للمنطقة العربية من هوية متميزة ومصالح خاصة، ومقتضيات أمن مختلفة، فضلاً عن مجموعة من القيم والمعايير السلوكية، حجب الإستعمار معظمها لكنها باتت تلح في الظهور.

ومعنى ذلك أن النظام الإقليمي العربي نشأ في إطار تأسيس للكيانات القطرية، التي تجمع بينهما قواسم ومقومات معنوية مشتركة، كالتجانس الفكري واللغوي والتماثل والتفاعل الحضاري والتاريخي، وكذا عامل التقارب الجغرافي. الذي تحدد على ضوئه مفهوم الهوية الإقليمية العربية.

غير أن هذه الهوية الإقليمية العربية ووعائها المؤسسي (جامعة الدول العربية)، وإن شكلت جانب قوة وتماسك للبنية النظام العربي إلا كان لها شكل آخر، لا يمكن القول أنه جانب سلب، ولكن ميزة فضلى للنظام العربي، فتح معه باب التحدي بصيغة الإيجاب الهادف إلى تشكيل نظام إقليمي عربي قوي وتماسك له وجود وأثر فعال في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

ترجمت هذه التحديات بمجموع من العقبات والإشكالات البنوية ذات الاتجاه الأفقي-العمودي، وضمن مستويات التحليل ذاتها، المحلي القطري (الدولة- المجتمع)، والخارجي (الإقليمي-الدولي).

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية البحث في دراسة تحديات النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية الراهنة، من خلال تشريح وتحليل مجمل العقبات والتهديدات، سواء من داخل الدولة القطر، أو من جهة النظام الإقليمي العربي ككل. التي تشكل في كنهها عائق وحائل. للإقامة بنية نظام إقليمي عربي قوي وفعال ومكافئ في نفس الوقت للنظم الإقليمية على تعدد أشكالها ومسمياتها.

ومنه يطرح السؤال المركزي التالي:

ما حجم وشكل المتغيرات السياسية - الأمنية التي تفرزها البيئة المحلية والإقليمية، الدولية على بنية وكيونة النظام الإقليمي العربي؟
ومن طبيعة هذا السؤال المركزي، يمكن طرح الفرضية المركزية الآتية: بنية وكيونة النظام الإقليمي العربي تساهم تفاعليا في إفراز مجموعة من المتغيرات السياسية، الأمنية، التي تنعكس أثرها على شكل بنية النظام الإقليمي العربي ككل.

تحديد المصطلحات:

النظام الإقليمي العربي :

شبكة واسعة ومعقدة من التفاعلات والعلاقات والروابط بين أعضاء النظام، سواء أخذت هذه العلاقات والتفاعلات طابع مؤسسي قانوني، أو بقية هذه التفاعلات والروابط على شكلها الخام الطبيعي والتي تستمد منه هويتها من الانتماء القومي العربي.

النظام الإقليمي :

مجموعة من الدول تنتهي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقدم أساس التعامل الإقليمي على خاصية الشعور بالتمييز والإدراك لمعالم التكامل، في المجالات الأمنية، والاقتصادية.

التحديات :

مجموعة من العوائق والعقبات التي تشكل في حد ذاتها رهانات وإشكاليات صعبة ومعقدة، والتي تتعدد أشكالها ومسمياتها أفقياً من السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، أو عمودياً من المستوى المحلي، الإقليمي، الدولي. المنهج الوصفي: المنهج المناسب لطبيعة الموضوع، والقائم أساساً على قراءة الوقائع والأحداث التي تفرزها الظاهرة السياسية من خلال طبيعة وحجم العلاقة التي تربط الظاهرة السياسية مع الظواهر الأخرى ضمن أبعاد ومستويات التحليل المتعددة. حيث يعد المنهج الوصفي أحد المناهج الأكثر شيوعاً في ميدان البحوث الاجتماعية، بسبب سهولة ووضوح خطواته، التي تساعد الباحث على وصف وتحديد خصائص ظاهرة اجتماعية سياسية معينة وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيراتها وعناصرها تحديداً كمياً، أو كيفياً، بغية الوصول في نهاية المطاف إلى التعميم .

منهج دراسة الحالة: كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في محتوى الدراسة من خلال تناول موضوع حالة النظام الإقليمي العربي وارتباط علاقة التأثير والتأثير مع بنية الدولة العربية، وهذا بالقيام بدراسة معمقة للمتغيرات المتشابكة والمتراصة، على مستوى الدولة أو النظام الإقليمي العربي ككل. الذي يمثل جذور ومصدر الحالة وأساس محتواها.

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: التقارب المفاهيمي بين النظام الإقليمي والنظام الإقليمي

العربي

المحور الثاني: النظام الإقليمي العربي: التحديات على المستوى المحلي-

الخارجي

المحور الأول: التقارب المفاهيمي بين النظام الإقليمي والنظام الإقليمي

العربي

نتطلق بدءاً، من فرضية مفادها أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة واقعة وعملية، فيه مجموعة من المعطيات والدلائل التي تجعله يشكل حالة خاصة بالمقارنة مع النظم الإقليمية المشابهة له¹، وعلى أساس ذلك نسعى في هذا المحور محاولة بيان كنه ومفهوم النظام الإقليمي العربي، وقبل الولوج في هذا المفهوم مباشرة، وجب أولاً إلقاء إطلالة نظرية على مفهوم النظام الإقليمي من خلال طرح أهم المعايير المتفق عليه في هذا الشأن من طرف المنظرين في مجال التنظير للعلاقات الدولية.

مفهوم النظام الإقليمي:

يفترض في أي دراسة عملية أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها، ومن ثم كان من اللازم تناول جزئية، التعريف بالنظام الإقليمي Regional system والذي يطلق عليه بعض الدارسين بالمصطلح "النظام الدولي التابع" International subordinate مدخلا لموضوع الدراسة.²

و أولى هذه التعاريف ما طرحه الأستاذ هاني إلياس الحديثي على أنه "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقدم

¹ عبد الكريم، كاظم عجيل، مستقبل النظام الإقليمي العربي دراسة في دور المتغيرات الخارجية بعد أحداث الربيع العربي. الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2018.

² جميل، مطر، علي الدين، هلال، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 21.

أساس التعامل الإقليمي على خاصية الشعور بالتمييز والإدراك لمعالم التكامل، في المجالات الأمنية، والاقتصادية....."³

أما بروس روسيت Brous Rousit، ومن خلال دراسته لمختلف الأقاليم الدولية لاحظ تباينا واختلافا على قدر واسع في المعايير المحددة لتعريف النظام الإقليمي، والتي تكون في عمومها على قدر ضئيل من الدقة في بعدها الواقع والأكاديمي، هو وما حدى به الى وضع مجموعة من المعايير الضابطة والجامعة لمفهوم النظام الإقليمي، التي تتحدد في:⁴

1. التجانس الثقافي والاجتماعي.
2. الجوار الجغرافي.
3. المقاربة السياسية أو السلوك الخارجي.
4. المؤسسات السياسية أو الهيئات الإقليمية الجامعة.
5. درجة الاعتماد المتبادل على المستوى الاقتصادي.

في حين عرفه لويس كانتوري luis cantari و ستيفن شبيغل steven speigle على أنه " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بالهوية الإقليمية مقارنة بمواقف دول خارج عن النظام."⁵

³ هاني إلياس، الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص25.

⁴ ربيعي، سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا. قسنطينة الجزائر: - رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، 2008، ص14.

⁵ عياد، محمد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر. الجزائر، 2008، ص30.

أما تومبسون Thompson فقد عرفه أنه نمط منظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترف به داخليا وخارجيا بصفته مضمار متميز، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر.⁶

وعلى الرغم من تعدد التعاريف المقدمة، إلا أن هناك شبه اتفاق حول أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي والتي تساعدنا على إعطاء وصف لنظام على أنه نظام إقليمي، والتي هي كالآتي:⁷

- 1- إنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، وحتى الباحثين الذين انطلقوا من معيار التفاعل، وصلوا إلى إقتناع مفاده بأن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر من تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون تفاعلات بينهما محدودة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة للاعتبارات الاستراتيجية عسكرية أو اقتصادية.
- 2- إنه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- 3- إنه لا يوجد لأي من الدول الكبرى بين الوحدات المكونة له، ذلك أنه وجود إحدى هذه الدول يربطه بالنظام الدولي مباشرة.
- 4- إن وحدات النظام الإقليمي قد تدخل شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو نفوذ الدول الكبرى.

وعليه وبناء على ما تقدم ذكره، يمكن تعريف النظام الإقليمي بأنه تواصل جغرافي بين مجموعة من الدول المتمثلة ثقافيا والتي تدخل في جميل مطر،

⁶ جميل مطر، علي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره، ص32.

⁷ جميل مطر، علي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره، ص14.

شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والتي تتميز بالاستقلال النسبي عن نفوذ الدول الكبرى.⁸

مفهوم النظام الإقليمي العربي:

يمكن إعطاء تعريف أولي للنظام العربي بأنه: شبكة واسعة ومعقدة من التفاعلات والعلاقات والروابط بين أعضاء النظام، سواء أخذت هذه العلاقات والتفاعلات طابع مؤسسي قانوني، أو بقية هذه التفاعلات والروابط على شكلها الخام الطبيعي والتي تستمد منه هويتها من الانتماء القومي العربي.⁹ حيث يعرف "محمد السيد سعيد" النظام الإقليمي العربي على أنه "إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول العربية يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات مما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يحقق اعترافاً ضمناً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز".¹⁰

في حين يعرف كل من علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي أنه "يشير إلى تلك المنظومة من البلاد العربية، من موريتانيا إلى الخليج العربي، التي ترتبط بين أعضائه، عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية، مع وجود تفاعلات بين أعضائه بدرجات متفاوتة من عضو إلى آخر".¹¹

هذا، ومما سبق ذكره، يمكن القول أن المنطقة العربية بما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية، فضلاً على إرثها اللغوي والحضاري التاريخي المشترك، تأهل نظرياً للآن تحمل وتجسد صفة النظام الإقليمي بما يشترطه هذا المفهوم من

⁸ جميل، مطر، علي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁹ سمير محمد، عياد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹⁰ عشور، سليم، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد. الجزائر: دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجاً، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، 2017، ص 50.

¹¹ علي الدين، هلال، جميل، مطر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ضوابط ومعايير تقيد حدود هذا المفهوم وتحدّد أهم المعايير المتفق عليها والآتي ذكرها:¹²

1- المعيار الجغرافي: فمن الناحية الجغرافية أو الموقع يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي، لأنها تعتبر إقليمًا ممتدًا، لا تفصل بين مختلف أجزائه، حواجز أو حدود طبيعية.

2- معيار التماثل: ومن ناحية التماثل والتجانس، تمتلك المنطقة العربية، مختلف عناصر التشابه، التاريخية والحضارية، والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

3- معيار التفاعل: أما من الناحية التفاعلية أو العلائقية، يمكن وصف هذه المنطقة بأنها نظام إقليمي كذلك لأنّ الدول المكونة لهذا النظام، ترتبط فيما بينها بعلاقات وتفاعلات كثيفة ومعقدة سواء تعاونية أو نزاعية.

وطبقاً لهذه المعايير، يمكن القول أن مفهوم النظام الإقليمي العربي، يستعمل للإشارة إلى ذلك الإقليم الذي يشمل وحدات سياسية (دول) متجاورة جغرافياً، ومتماثلة ومنسجمة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، والتي تدخل في شبكة كثيفة ومعقدة من التفاعلات والعلاقات مختلفة الأهداف والمحتويات.¹³

يعطي للنظام الإقليمي العربي القيمة والدلالة الرمزية المميزة له عن باقي النظم الإقليمية العربي القيمة والدلالة الرمزية المميزة له عن باقي النظم الإقليمية الأخرى المجسدة في الهوية الإقليمية.

الهوية الإقليمية للنظام العربي:

¹² محمد، مجدان، موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية دراسة تحليلية مستقبلية، الجزائر: دار الهومة، 2015، ص 11.

¹³ المرجع نفسه، ص 12.

إن من أهم العناصر الواجب توافرها في أي نظام إقليمي هو وجود هوية إقليمية مستمدة من الوعي المشترك بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك انطلاقاً من ضرورات الأمن المشترك.¹⁴

ففي الإطار نفسه، يجب ألا تفهم النظم الإقليمية فقط كمجال لممارسة القوة المادية من أجل احتواء التهديدات، وإنما تحمل في طيها القوة الرمزية المشتملة على مكون الهوية والثقافة السياسية والمعايير وحكم القانون وغيرها ذلك من العناصر الرمزية، وهو ما يصطلح عليه، بمصطلح "القوة المؤسساتية".¹⁵ التي تجسدت في الوعاء المؤسسي للنظام العربي "مؤسسة جامعة الدول العربية" والمنظمات الفرعية التابعة لها والمتخصصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم عمل هذه المؤسسات ونشاطها التي تلتف حول مؤسسة الأمم "جامعة الدول العربية".¹⁶

فالجامعة كتنظيم إقليمي يحمل في إطار العضوية معايير تركز لمفهوم التكامل والهوية المشتركة، كمعيار اللغوي، ومعيار الجوار الجغرافي والتجانس الفكري والتماثل والتفاعل الحضاري. الذي يتحدد على ضوءه مفهوم الهوية الإقليمية للنظام العربي.

غير أن هذه الهوية الإقليمية ووعائها المؤسسي (جامعة الدول العربية) قد تعرضت ومازالت تتعرض للتنافس والصراع مع هويات أخرى، منها ما هو ديني عام أو ما هو طائفي خاص، ومنها ما هو إقليمي شرق أوسطي أو إفريقي، ومنها ما هو محلي جوارى ومنها ما هو "تمحوري، مصلحي، سياسي" وحينما تتأسس هذه الهويات

¹⁴ علي الدين، هلال، جميل، مطر، مرجع سبق ذكره، ص16.

¹⁵ عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014، ص323.

¹⁶ علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة التحول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 13-14.

المنافسة للهوية العربية الإقليمية، فإن علاقة المنافسة تتحول إلى علاقة صراع يشغل أو يضعف ويهدر الطاقات العربية.¹⁷

وانتهاءً، لهذا الجزء من البحث، يمكن خروج بتعريف شامل للنظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التعاريف السابقة بأنه: قوة وشدة البعد الرمزي للهوية الإقليمية للنظام العربي، العاكسة في كثافة وحجم التحديات المتزامنة التي يتعرض لها. وفي الوقت نفسه كثافة وحجم التحديات التي ستترد في إطار التغذية الاسترجاعية، على شدة وقوة الهوية الإقليمية للنظام العربي.

المحور الثاني: النظام الإقليمي العربي: التحديات

أولاً: التحديات على المستوى القطري المحلي

تتناول في هذا الجزء من الدراسة موضوع التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، وبالأخص التحديات القادمة من داخل البيئة المحلية للدولة العربية.

أ- تحدي تحقيق الأمن المجتمعي:

بدءاً، قبل الولوج في جزئية تحقيق الأمن المجتمعي، وجب إعطاء توضيح معنى هذا المفهوم. الذي يقصده أساساً باختفاء جميع مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئة للفرد والمجتمع ككل.¹⁸ والذي تدرج ضمنه العناصر الآتي ذكرها.

1- مشكل الأقليات الأثنية:

يرى أنصار أجندة الأمن المجتمعي أن الأمن يجب أن يوفر للجماعات الاجتماعية في المقام الأول؛ فحسب اعتقادهم لا يعني أمن الدولة وبقاؤها بالضرورة أمن وبقاء هذه الجماعات، بل في أحيان كثيرة تكون الدولة نفسها مصدر

¹⁷ علي محافظة، وآخرون، "الجامعة والتكتلات العربية"، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص ص 805، 806.

¹⁸ عامر مصباح، الأمن المجتمعي دراسة النماذج النظرية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 5.

تهديد لها. هذا التناقض عادة ما يظهر في العديد من الدول العربية في مشكل الأقليات وهي تعتبر مشكلة نظراً لفشل تلك الدول في إدماج هذه الأقليات.¹⁹ حيث يشترك العديد من تلك الأقليات من ظروف التمييز والتمهيش وانعدام المساواة، وحتى الاضطهاد وانعدام الأمن الذي تمارسه عليها الدولة أو الجماعات الأخرى داخلها. إن التهديد الأساسي الذي تواجهه هذه الأقليات في بعض الدول العربية هو الممارسات التي تهدف إلى طمس وإلغاء الهوية الثقافية للجماعة.²⁰ عندما تدرك الجماعات أن هويتها في خطر فإنها تسعى لمواجهة التهديد عبر الدفاع الاجتماعي من خلال إنتاج أو القيام بالممارسات المضادة التي تسعى إلى إحياء وإعادة بعث هذه الهوية، مثل ارتداء الملابس وإظهار الرموز الدينية، ورواية تاريخها الملحمي والاحتفال بالأعياد التي تخلدها، وإشهار اللغة والتقاليد والأعراف. وفي مقابل ذلك، تبتعد عن كل الممارسات التي ترتبط بعقيدة الدولة أو الجماعات الأخرى. وقد يأخذ الدفاع الاجتماعي عن الهوية في بعض الحالات طابعا عنيفا، فعندما تصل الممارسات التي تستهدف هوية الجماعة إلى حد يهدد بقائها تكون مضطرة للدفاع عن نفسها ضد مصدر هذه الممارسات، سواء كانت الدولة نفسها أو الجماعات الأخرى، والتي تجسدت سابقا في الحرب الأهلية في لبنان والعنف الدائر في العراق. وسورية واليمن حاليا.²¹

2- فشل التنمية الاقتصادية:

إن الأداء الاقتصادي الرفيع في أي دولة يعني، في حده الأدنى، توفير الحاجات الأساسية للفرد المواطن، ويعني حده الأقصى، توفير قدر ملحوظ من الرفاهية لهم (أي الحاجات الأساسية وبعض الكماليات) ومثل هذا الأداء الاقتصادي الرفيع يكرس من شرعية الدولة ومن شرعية النظام الحاكم، وخاصة إذا كان هذا الأداء

¹⁹ سيد أحمد، قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، ابو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص 49.

²⁰ المرجع نفسه، ص ص 49 ، 50.

²¹ المرجع نفسه.

مصحوبا بقدر واضح من العدالة التوزيعية. وعادة ما يعوض هذا الأداء الاقتصادي الرفيع بعض سلبيات نقص شرعية الدولة، أو غياب شرعية النظام الحاكم.²² والملاحظ للواقع الاقتصادي العربي يجد تباينا واضحا في الأداء الاقتصادي العربي بين دول عربية بترودولار نفطية، التي رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عائدات النفط الضخمة، إلا أن ميزة هذا العائد والنمو قد صاحبه هدر للموارد المالية، ولم يستثمر في توزيع القاعدة الإنتاجية أو زيادة كفاءتها وهو ما جعل اقتصادها رهين مؤشر أسعار الطاقة في الأسواق الدولية. وما يشكله من تهديد على أمنها القومي في المستقبل المتوسط والبعيد، وبالخصوص بالسيولة التي يعرفها الاقتصاد العالمي ككل.²³

ودول عربية أقل حظ في الموارد الطبيعية والمالية، وهو ما جعل معدلات نموها الاقتصادي بطيئة ومتواضعة، ونفس الأمر مع هذه الدول على الرغم من العائق والنقص المالي، لم تفلح في إدارة اقتصادها بإتباع سياسات التنوع والرفع من كفاءة قاعدتها الإنتاجية. بل زاد الأمر سوءا وقوع أغلبها تحت طائلة القروض الدولية وهو ما جعل اقتصادها رهين البنوك والنادي المالية الكبرى.²⁴ وهو ما انعكس سلبا على واقع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، من ارتفاع نسب البطالة ومعدلات التضخم، وفشل سياسات الدعم الحكومي في تقليص نسب ومعدلات الفقر، فضلا على العجز الواضح في جانب الإنفاق العام نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، الذي تمظهر برداءة وسوء الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن العربي من المواصلات والنقل والصحة والتعليم والسكن، مع التأخر في إنجاز البنية التحتية الميسرة للأداء الاقتصادي والواقع الاجتماعي العربي.

²² غسان، سلامة، عبد الباقي، الهرمامي، خلدون، النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 335، 336.

²³ المرجع نفسه.

²⁴ المرجع نفسه.

وباختصار- إذا- أصبحت الدولة القطرية العربية، بسبب سوء إدارة الاقتصاد الوطني في مآزق بالغ الصعوبة بين تقلبات معدلات النمو الاقتصادي وبين العجز والفسل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما جعل الساحة الاجتماعية الداخلية مهددة بالانفجار بين الحين والآخر، إن هذا الوضع، هو في حد ذاته أزمة في معظم الأقطار العربية الرئيسية والأكثر كثافة سكانيا (مصر، السودان، المغرب، سورية، تونس، الجزائر). وعنصر أساسي في أزمة الأمن المجتمعي على المستوى الواقع العربي.²⁵

3- غياب مفهوم الأمن الإنساني:

كان أبرز تقرير تناول هذا المفهوم، تقرير التنمية الإنسانية في عام 2009 تحت عنوان " تحديات أمن الإنسان العربي". حيث أشار التقرير أن غياب أمن الإنسان في العالم العربي أدى إلى عرقلة مسيرة التقدم في هذه الدول. باعتبار أن معظمها لم ينجح في تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة فئات المجتمع. كما أشار إلى ظاهرة انتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجيا أو المذهب الرسمي وقوانين مكافحة الإرهاب التي منحت الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة تشكل تهديدا على الحريات الأساسية للمواطن العربي.²⁶

وتكمن طبيعة التهديد الذي تشكله الدولة على أمن الإنسان العربي في صنفين: الصنف الأول يتمثل في التهديدات الموجهة بحجة حماية الأمن القومي، مثل التهديدات لها طابع مقصود وهي تعبر عن سياسة الدولة الداخلية أو استراتيجيات الأمنية. والتي تتمثل في نموذج الدولة البوليسية. والصنف الثاني يتمثل في التهديدات ذات طابع عرضي وغير مقصود، والتي تأتي في شكل فشل بنيوي في أداء وإدارة الدولة وعقم في ممارسة الحوكمة.²⁷

²⁵ المرجع نفسه.

²⁶ سيد أحمد، قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

²⁷ المرجع نفسه، ص 54، 55.

وعلى العموم، إخفاق وغياب المعني الإيجابي للعناصر الثلاث السالف ذكرها، في حدوث إشكال متزامن تحت مسمى " معضلة الأمن المجتمعي " التي ارتد أثرها السلبي على واقع ومفهوم الدولة الوطنية في العالم العربي.

ب- تحدي تحقيق مفهوم بناء الدولة الوطنية:

كمدخل لهذه الجزئية، يشير مفهوم الدولة الوطنية، على فكرة أن الدولة كيان ضروري للفرد المواطن، وأنها تبنى أساسا على فكرة جوهرية هي أن " الدولة لكل مواطنها " دون تمييز سواء على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو المستوى الاجتماعي أو المذهب. وأنها كيان سياسي تتمازج فيه كل المتغيرات على اختلافها لهدف جوهرية هو وحدة وتكامل علاقة الدولة والمجتمع ككل.

ومنه، سنبحث في هذه الجزئية، الإشكاليات والأزمات التي تشكل في كنهها وصلبها عائق بنوي في تحقيق مفهوم الدولة الوطنية في العالم العربي.

1- أزمة الشرعية السياسية:

إذ تعد أزمة الشرعية من أعقد الأزمات التي تعرفها أغلب النظم السياسية العربية، فمفهوم الشرعية في العالم العربي يفرز إشكاليات وتناقضات على مستوى النظام السياسي والدولة في حد ذاتها، فتمازج شرعية النظام السياسي بطبيعة وكيونة الدولة جعل من أزمة الشرعية ترتبط في أحيان كثيرة بأزمة شرعية الدولة ولما لهذه الأخيرة من تهديد جوهرية على بقاء ووجود الدولة ككل.²⁸

وفي هذا الصدد يقول " هدسون " في فرضية مسألة الحكم المركزي في العالم العربي، هي بالأساس مسألة الشرعية السياسية، حيث إن النقص الحاصل في هذا العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسممة الاستبدادية وغير المستقرة للنظم العربية القائمة.²⁹

²⁸ حليم بركات، أزمة الحداثة والوعي التقليدي. بيروت: منشورات رياض نجيب الريس، 2004، ص 155.

²⁹ خميس حزام، والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 53.

حيث تدفع الشرعية المتدنية التي تعاني منها الأنظمة العربية إلى خلق التهديد – أو توظيفه على الأقل- لتبرير وتسهيل مهمة انتزاع المصادر (الموارد) من المجتمع مقابل الحماية على ذلك. مكنت هذه السياسات من التظليل والتبرير للممارسات العنيفة والاستبدالية والتجاوزات اللاحقونية واللا دستورية تحت مسمى " أسطورة الأمن القومي العربي".³⁰

ولكن قد تشكل هذه السياسات التبريرية القمعية للنظم العربية نتائج عكسية، إذ قد يؤدي استخراج المفرط للمصادر أم يهدد شرعية الدولة، أو قد يؤدي إلى فرض أعباء من شأنها أن تفتح المجال إلى انفجار الأوضاع والاحتجاجات الاجتماعية، أو إرهابات حدوث ثورة ضد النظام القائم.³¹

2- الطبيعة الأمنية للدولة العربية:

تشكل الدول العربية نموذجا للدولة الحامية: دولة استبدادية وعنيفة ومحكومة ومتمركزة قياسا بمجتمعها، كما أنها تسيطر في ظل حضور الأزمة والتهديد على كامل سمات حياة المجتمع. ويشكل اختصاصيو العنف، خاصه الشرطة والاستخبارات المجموعة الأقوى في المجتمعات العربية. تحيل هذه الخصائص الدولة العربية إلى مستوى عال من الدرجة الاستبدادية.³²

ما نقصده بالضبط هو أن النظم العربية الفاقدة للشرعية تلجأ إلى تضخيم التهديدات الموجودة فعلا والمبالغة فيها لتبرير وجودها في شكل أقرب إلى المتلازمة الفارسية، حيث تستمد الدولة قوتها من الأوضاع التي يكون فيها الأفراد في أمس الحاجة إليها. وهذا ما كانت عليه الدولة العربية في أوج قوتها الضبئية والقمعية في فترات الحروب. كما هو الحال مع مصر وسوريا والعراق، والجزائر عقد التسعينات.³³

³⁰ سيد أحمد، قوجيلي، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية، شؤون الأوسط، 2015، ص12.

³¹ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³² سيد أحمد، قوجيلي، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية، ص9.

³³ المرجع نفسه، ص12.

3_ واقع الأزمات الأمنية:

شكلت المتغيرات السالف ذكرها، قوة ضغط على بنية المجتمع في عموم الدول العربية. كان من إرهاباتها انفجار البيئة المحلية في بعض الأقطار العربية مع مطلع 2011، تحت ما عرف: بثورات الربيع العربي. أصبح معه واقع حال الدول العربية: واقع الأزمات والتوترات الأمنية بين منطقتي الدولة والنظام القائم، وبين منطقتي المجتمع المعادي والزافض للطبيعة الاستبدادية الأمنية للدولة.

كان من تداعيات هذا الأمر، أن أصبحت هذه الدول فاقدة للسيطرة على أغلب مناطق إقليمها (أزمة تغلغل)، بالموازات لذلك ظهور كيانات تنظيمية إثنية، طائفية، دينية تنافس وتوازي منطقتي سلطة الدولة وفق شرعيتها وهويتها ونطاق الجغرافي الخاص بها، بل في بعض الأقطار أصبحت الدولة جزء من هذا الكيان المتعدد عكست معه حال وواقع ومصير هذه الدول بين التفكك والفسل.

وهذا ما يشهده واقع هذه الدول بين منطقتي الحرب الأهلية والاحتلال الداخلي مع الحالة (السورية اللبية اليمينية) وبين الانسداد والاحتقان السياسي الحالة (اللبنانية، العراقية) وبين توتر الجهة الداخلية والاحتقان بين أجهزة الأمن والدفاع في الدولة الحالة (السودانية).

وانتهاء لهذا الجزء من البحث، شكل واقع حالة الدولة العربية، الممثل في أزمته الشرعية والطبيعية الأمنية الاستبدادية ومنطقتي الأزمات الأمنية في تآكل رصيد الدولة العربية السياسي إخفاق وفسل في بناء مفهوم الدولة الوطنية، التي تعتبر اللبنة الأساس في بناء كيان إقليمي عربي متكامل ومتناسك.

ثانيا: التحديات على مستوى النظام الإقليمي العربي

سنبحث في الجزء الثاني، موضوع التحديات لكن من جانب الكيان الكلي للنظام الإقليمي العربي.

3- تحدي تفعيل كيان النظام الإقليمي العربي

يعالج هذا الجزء من البحث، جزئية، العوائق والعقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق كيان إقليمي عربي قوي ومتماسك والتي تتراوح بين العوائق داخلية ضمن الكيان الإقليمي العربي وبين عوائق خارجية ذات بعد إقليمي ودولي.

الخلافات العربية-العربية

ترى الكثير من الدول العربية نفسها جزءاً من نظام إقليمي فوضوي، ومن ثم فهي تعرّف أمنها القومي في سياق التهديدات التي يفرضها هذا النظام. وعلى الرغم من المحاولة العربية العديدة لبناء نظام إقليمي مؤسسي (عبر مؤسسة جامعة الدول العربية) فإنها لم تمنع من تكرار النزاعات العربية-العربية ولم تساعد على الحد من السياسات التعديلية والتوسعية في المنطقة.³⁴

حيث أدت الطموحات التعديلية لعدد من الدول العربية الكبيرة غالباً إلى صدام بعضها مع بعض أحياناً إلى صدام بدول الوضع الراهن أحياناً أخرى. هذا الصدام كان وراء التوتر العلاقات العربية فيما بينها، أو ما دعاه "مالكوم كير malcom keer بالحرب الباردة العربية".³⁵

وهو ما تجلّى في إطار العلاقات الثنائية بين أطراف النظام الإقليمي العربي، الذي أخذ طابع الانتقال الحدي من نمط صراعي إلى نمط تفاعلي-تعاوني أو العكس فالملاحظ لواقع العلاقات العربية، سواء كانت ثنائية أو جماعية يجدها متقلبة بين صيغته: صراع/التعاون، تعاون/صراع، بشكل متزامن ومستمر يصعب قراءة ظرفية أنية تحدد مسارات علاقات العربية-العربية على اختلاف أشكالها وتوجهاتها.³⁶

ضعف جامعة الدول العربية:

³⁴ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³⁵ المرجع نفسه.

³⁶ علي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره.

حيث شكل ضعف "جامعة الدول العربية" إحدى المؤشرات البنيوية على ضعف والعجز المؤسسي لبنية النظام العربي، وإحدى المتغيرات المؤسسية التي كان يعول عليها في ترسيخ واقع نظام إقليمي قوي يحاكي نماذج النظم الإقليمية الأخرى.

فمنذ تأسيس جامعة الدول العربية قرابة 80 سنة خلت، لم تتمكن الجامعة من تطوير أو تعزيز أساليب العمل العربي المشترك، فضلا على الإخفاق التام والمتزامن في إدارة الأزمات أو الخلافات العربية البينية، وبالأخص أزمات التي تمخضت عن، ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي" ومآلاتها قرابة عقد من الزمن. والتي كشفت مدن الوهن وضعف الرِّباط العربي وبالأخص حال الأزمة (السورية، الليبية). فالتناقضات الإيديولوجية، ومظاهر الرِّبة والشكّ التي تطبع العلاقات العربية - العربية، انعكست صورتها على واقع حال جامعة الدول العربية من خلال الميثاق الذي احتوت نصوصه على مواد تقيد سلوك الجامعة في اتخاذ قرارات أو تلعب دورا هاما في صون الأمن القومي العربي. بالإضافة إلى التكتلات المصلحية النفعية القطرية الضيقة التي أفرغت محتوى قرارات الجامعة من مضمونها الحقيقي وجعل أغلب قراراتها شكلية بروتوكولية أفقدت مصداقية الجامعة لدى الرأي العام العربي. فتح معه باب السؤال والنقاش السياسي حول مستقبل جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن؟.

ج - الاختراق الخارجي :

وممثل في ازدياد ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام من دول الجوار الجغرافي (إيران - تركيا)، أو من القوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية. وهذا من خلال التدخل المباشر (الإيراني - التركي) في حيثيات الأزمة (الليبية، السورية، اليمنية)، والذي تعدى من الدعم السياسي والمالي إلى الدعم والتدخل العسكري فيها. وأمن خلال التدخل الدولي، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية (احتلال العراق، موقع نفوذ شرق سوريا،

وليبيا) والتدخل الروسي العسكري القوي والحاسم في حيثيات الأزمة السورية، بدرجة أقل في الأزمة الليبية الراهنة.

وإلى جانب هذه التدخلات ذات الطابع الصلب، هناك تحديات ذات الطابع الناعم، والتي تمثلت في المشروعات الغربية من الشرق الأوسط الكبير والجديد والموسع إلى الاتحاد من أجل المتوسط التي هدفت جميعها إلى إدراج النظام العربي ضمن أطر أكبر يضم دول جديدة إليه واستبعاد دول عربية أخرى منه. وتحديداً إلى لإدخال إسرائيل في شبكة. العلاقات الإقليمية كجزء أساس من ترتيبات مرحلة ما بعد التسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. كما برز في كتاب شمعون بيريس بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" الذي أقتراح فيه أن تتحول جامعة الدول العربية لتكون جامعة شعوب الشرق الأوسط.³⁷

الخاتمة:

شكّل الغياب الحقيقي والإيجاب لمفهوم علاقة الدولة - المجتمع في ظهور اختلالات مترافقة ومتزامنة سائرت نشأة كيان الدولة العربية التي تميزت بالأساس في أزمة الشرعية على تعدد مصادرها والتلازم المنطقي لهذه الأخيرة مع شكل وطبيعة الدول العربية الأمنية-الاستبدادية. الذي كان من أهم تداعياتها " معضلة الأمن المجتمعي " التي رافقت الواقع السياسي العربي. الذي كان له الأثر البالغ في تآكل رصيد الدولة العربية السياسي والإخفاق المستمر والمتلازم في بناء مفهوم الدولة الوطنية، اللبنة الأساس في بناء كيان إقليمي عربي متكامل ومتماسك.

هذا الواقع السياسي العربي المأزوم على مستوى الدولة العربية ارتدت آثاره على واقع كيان النظام الإقليمي العربي التي تميزت في حالة الخلافات العربية - العربية وانعكاساتها على واقع البناء المؤسسي للنظام العربي " جامعة الدول

³⁷ المرجع نفسه، ص22.

العربية". عملت هذه المتغيرات السالف ذكرها، في استنزاف طاقة النظام العربي وانكشاف أساسه، الذي ترجم بظاهرة الاختراق الخارجي للكيان وبنية النظام الإقليمي العربي، فضلا على ثقل التحديات ودرجة تعقدها وتشابكها أفقيا داخليا، وعموديا خارجيا.

نتائج الدراسة:

- تشهد علاقة الدولة - المجتمع في عموم النظم السياسية العربية، حالة اختلال واللاتزان بنيوي بين أقطاب الدولة والمجتمع يؤكدتها نموذج جويل ميغدال Joel Migdal تحت صنف العلاقة السالبة.
- تعرف بنية النظام الإقليمي العربي اختلالات بنيوية، هذا من القراءة لجوانب العلاقات البينية العربية التي يطغى عليها فكر المنطق الضيق، أو بحالة نمط الصراع المبني على أساس التكتل والتحالف الأيديولوجي والمصلي النفعي .
- مشاهد الاختلال واللاتزان بين أقطاب النظام العربي، أحدثت حالة تصدع ومدخل فجوات، استغلته القوى الإقليمية والدولية واستراتيجيات التغلغل والاختراق في العمق الجغرافي للمنطقة العربية.

التوصيات:

- ضرورة تصحيح العلاقة البنيوية بين الدولة والمجتمع في إطار العلاقة التبادلية الإيجابية " مدخلات - مخرجات ". تعكس قوة الدولة والمجتمع معا. وهذا بثمين وتوثيق التكامل الوظيفي بين مفهوم الدولة والمجتمع والمرسخة في ذات الوقت لآليات الأمن المجتمعي والأمن الإنساني كالتنمية والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان...إلخ.
- ضرورة إحداث مصالحة سياسية بين بنى النسق الإقليمي العربي، وهذا بترسيخ مفهوم الانتماء القومي العربي بين دول أعضاء الجامعة، من خلال إعادة بعث الروح في الروابط المشتركة كاللغة والدين ووحدة التاريخ والمصير المشترك

المعزز للتعاون وإقامة علاقات قوية وثابتة، تقف كحائل أمام التدخلات الخارجية إقليمياً ودولياً، سواء بأدوات القوة الناعمة (القيمة الثقافية والأيدولوجية، الدبلوماسية)، أو بأدوات القوة الصلبة (التدخلات العسكرية، العقوبات الاقتصادية).

- ضرورة للإسراع في إحداث إصلاح جذري لبنية جامعة الدول العربية، سواء فيما تعلق ببنود الميثاق أو بالهيكل السياسية والإدارية للجامعة وبالأخص " جهاز الأمانة العامة"، الذي يجب أن يعطي صلاحيات واسعة وسلطة قانونية وسياسية تكافئ سلطة رؤساء الدول، فضلاً على تحريره من منطلق الاحتكار، سواء في المنصب أو نمط اتخاذ القرار. كما يجب خلق مؤسسات للمنظمات المجتمع المدني العربي قاطبة، تراعي في هذا الإطار منطوق حقوق والأمن الإنساني وحرية التعبير والتعدد اللغوي والطائفي داخل جامعة الدول العربية، يكون للجامعة فيها دور فعال وملزم وتحقيق لغايات الأمن القومي العربي.

قائمة المراجع:

الكتب:

- جميل؛ علي الدين مطر، هلال، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- حليم بركات، أزمة الحداثة والوعي التقليدي. بيروت: منشورات رياض نجيب الريس، 2004.
- خميس حزام، والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012.
- عامر مصباح، الأمن المجتمعي دراسة النماذج النظرية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
- عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.
- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- عبد الكريم كاظم عجيل، مستقبل النظام الإقليمي العربي دراسة في دور المتغيرات الخارجية بعد أحداث الربيع العربي. الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2018.
- علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة التحول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- علي محافظة، وآخرون، الجامعة والتكتلات العربية. جامعة الدول العربية الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- غسان، سلامة؛ عبد الباقي، الهرماسي؛ خلدون، النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، الطبعة الثانية. الكويت: عالم المعرفة، 2007.

- محمد مجدان، موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية دراسة تحليلية مستقبلية. الجزائر: دار الهومة، 2015.
- هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

المجلات:

- سيد أحمد قوجيلي، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية. شؤون الأوساط، 2015.

الرسائل والأطروحات:

- ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا. قسنطينة الجزائر: - رسالة ماجستير منشورة، جامعة منثوري، 2008.
- عشور سليم، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد. الجزائر: دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا أطروحة دكتوراه منشورة جامعة باتنة، 2017.
- عياد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر. الجزائر، 2004.